الأمم المتحدة

A/C.1/63/7

الجمعية العامة

Distr.: General
5 November 2008
Arabic
Original: English/spanish

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الأولى
البند ٩١ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس اللجنة الأولى من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم لأعرب لكم عن قلقنا إزاء منشور صدر برعاية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تحت عنوان ''تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤): دور المنظمات الإقليمية''، عرض علنا على الدول الأعضاء في مناسبة نظمت على هامش أعمال اللجنة الأولى، يوم الأربعاء ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، في قاعة الاجتماعات ٤ بمقر الأمم المتحدة.

وقد درجت الوفود في اللجنة الأولى على الاستفادة من عدة مناسبات موازية. وترى كوبا أن معظمها كان مفيدا وأسهم بطريقة أو بأخرى في زيادة معارف ومعلومات الدول الأعضاء بشأن مختلف قضايا الساعة والمسائل ذات الصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

ولذلك من المؤسف أن يتم خلال حلقة دراسية نظمت بالأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عرض منشور نرى أنه لا يستوفي الشروط الدنيا من حيث الدقة والمهنية.

071108 071108 08-58850 (A)

وتأسف كوبا لإقدام مؤسسة تابعة للأمم المتحدة تحظى بمقام رفيع ويشهد لها بجديتها مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على رعاية نشر الكتاب المذكور والترويج له.

ومبعث قلقنا بوجه خاص مضمون الفصل المتعلق بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أمريكا اللاتينية ودور منظمة الدول الأمريكية. وإضافة إلى أخطاء لا تغتفر ومعلومات أكل عليها الدهر والشرب، ترد في ذلك الفصل إفادات غير مقبولة ولا أساس لها بشأن حالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في بلدان معينة بالمنطقة.

إننا ندرك، كما ذكر في المنشور، أن العمل لا يعكس إلا رأي مُعدَّه، وهو ليس بالضرورة رأي الأمم المتحدة أو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. لكن من الأكيد أن عرض هذا المنشور تم في إطار الأمم المتحدة، وتحت رعاية مؤسسة تابعة لها، بمشاركة الدول الأعضاء في المنظمة. ولذلك نعتبر أن من اللازم علينا أن نسجل علانية ما يعتمل بداخلنا من شواغل.

وليس الهدف من هذه الرسالة أن نخوض في نقاش نظري ولا أن نعرض بتفصيل تقييمنا للفصل المذكور. إننا نكتفي بالقول بأننا ولو كنا متفقين مع جزء من الوثيقة، فإننا نشك حقا في صدقية وموضوعية المعلومات الواردة في ذلك الفصل بمجمله.

وسنقتصر على إعطاء أمثلة ملموسة من الإفادات غير المقبولة أو الخاطئة بكل بساطة التي وردت في ذلك الفصل والتي تمت بصلة مباشرة لكوبا:

- في الصفحة ١٥، أشير صراحة إلى أن عدة بلدان في المنطقة، من بينها كوبا، يتعين عليها قطعا أن تضع فيها آليات لتجنب وصول فاعلين من غير الدول متورطين في تكتيكات تنطوي على العنف إلى مرافق نووية أو حصولهم على مواد نووية وعوامل كيميائية وبيولوجية. ويكتفي معد الوثيقة بهذه الإفادة دون الإتيان بأي حجة أو دليل ويضرب عرض الحائط تماما التدابير العديدة التي اتخذتها كوبا لتنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بدقة، وهي تدابير أقر بها مجلس الأمن.
- ونعتبر أنه لا ينبغي، وبخاصة في منشور حظي برعاية مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، الاستخفاف بمسائل تتعلق بتنفيذ الدول لأحكام قرار مثل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي تترتب على عدم احترام الدول لها جزاءات يفرضها عليها مجلس الأمن.

- ويتضمن الجدول ١ (الصفحة ٢٠) قائمة ببلدان المنطقة التي قدمت تقارير إلى مجلس الأمن عن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونعلم أن تقديم هذه التقارير يندرج ضمن الالتزامات بموجب القرار. ولا يرد اسم كوبا في القائمة رغم أنها أرسلت في الموعد المحدد، وهو ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تقريرا ذكرت فيه باستفاضة التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي اتخذها البلد لتنفيذ القرار. وفي الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، قدمت كوبا كذلك عدة تقارير تكميلية إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وبما أنه يمكن الاطلاع على هذه التقارير في الموقع الشبكي للجنة فإن إغفالها في الوثيقة أمر غير مفهوم.

- ويشير الجدول ٢ (الصفحة ٢٢) بالنسب المئوية إلى مدى وفاء البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية بالالتزامات الرئيسية بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد ذكر اسم كوبا في هذا الجدول رغم أنها، كما يعلم الجميع، ليست عضوا في هذه المنظمة. ومن جهة أخرى، ثمة تعسف تام في تحديد النسبة المئوية لقياس مدى وفاء بلدنا بتلك الالتزامات إذ إن الأرقام المستخدمة في حسابها استقيت دون تبرير من مصدر آخر.

- وفي الصفحة ٢٦، أفيد أن ١٧ حكومة في المنطقة قدمت في عام ٢٠٠٦ بيانات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومصدر هذه البيانات وثيقة صادرة عن الجمعية العامة (A/61/133) لا صلة لها بالسجل لأنها تتعلق بصكا آخر هو في هذه الحالة وسيلة الإبلاغ الدولي الموحد عن النفقات العسكرية. وعلى خلاف ما ورد في المنشور، فإن ٢٠ بلدا، منها كوبا، قدمت بيانات إلى السجل في عام ٢٠٠٦.

- وفي المرفق ألف (الصفحة ٣٣)، وتحديدا في الفرع المعنون ''التشكيل الإقليمي للمنظمات والمجموعات''، يرد جدول استثنى كوبا رغم أنها بكل بداهة من بلدان المنطقة واقتصر على ذكر أعضاء منظمة الدول الأمريكية.

- وفي المرفق باء (الصفحة ٣٥)، وتحديدا في الفرع المعنون ''الانضمام الإقليمي للمنظمات والصكوك المتعلقة بعدم الانتشار''، استثنيت كوبا دون مبرر من الجدول رغم أن بلدنا جزء من المنطقة وأنه كذلك طرف في العديد من الصكوك المذكورة.

- وفي الحاشية ١، في نهاية الفصل (الصفحة ٣٧)، ورد خطأ إذ أشير إلى أن كوبا وقعت على معاهدة تلاتيلولكو في آذار/مارس ١٩٩٥ لكنها لم تصدق عليها بعد في حين أنها في الواقع صدقت عليها قبل ٦ سنوات في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. إن ورود معلومات غير محدثة في منشور صادر في عام ٢٠٠٨ أمر غير مفهوم.

وأرجو ممتنا إحالة شواغلنا إلى المعهد. ونأمل جادين أن لا يحدث مثل هذا في المستقبل لأنه لا يسهم البتة في ما تبذله كافة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جهود لكفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٩١ من جدول الأعمال.

(توقيع) رودريغو **ماميركا دياس**
السفير
المثل الدائم لكوبا